

الجيش السوري حلبه جديدة لمعركة الأسد ومخلف

الاستخبارات تعتقل 15 ضابطا بتهمة الولاء لابن خال الرئيس



الأسد يراقب كل من يتحرك ضده

مافيا تحكم
معاقل حزب الله

بيروت - كشفت عملية الهجوم المسلح

التي قتل فيها أحد جنود الجيش اللبناني من قبل مجهولين في منطقة البقاع شمال شرقي البلاد أن المنطقة التي تعد المعقل الرئيس لحزب الله أصبحت محكومة من قبل مافيا التهريب والعصابات.

وأعلن الجيش اللبناني الإثنين، عن مقتل أحد جنوده في هجوم مسلح من قبل مجهولين في منطقة البقاع شمال شرقي البلاد، مفيدا في بيان له أن عددا من المسلحين أطلقوا النار على دورية للجيش ومراكز عسكرية في طليا وبريتال والخضر في البقاع.

وأضاف البيان أن الهجوم أسفر عن مقتل أحد الجنود، مؤكدا العملية جاءت بعد يوم من إقدام المطلوب عباس المصري على إطلاق النار في الهواء عند حاجز دورس أثناء محاولته المرور بالقوة بسيارته برفقة المدعو جعفر العفي.

وأضاف الجيش أن الجنود في الحاجز ردا على إطلاق النار، "مما أدى إلى إصابة المطلوب عباس المصري والمدعو جعفر العفي، ففُلا على إثرها إلى مستشفى دار الأمل الجامعي في بعلبك".

ونشرت الوكالة الوطنية للإعلام الأحد، أن المصري والعفي أصيبا بطلقات نارية، بعدما رفضا الامتثال لأوامر جنود حاجز للجيش في محطة دورس بالتوقف، ونقلوا إلى مستشفى دار الأمل، حيث وصفت حالة أحدهما بالحرجة.

وتدخل بصفة مستمرة اشتباكات في منطقة البقاع بين قوات الجيش ومسلحين، بسبب تواجد عصابات مسلحة خارجة عن القانون تقوم بعمليات سرقة واتجار في المخدرات وقتل وترويع للمدنيين. وعادة ما ينفذ الجيش اللبناني مهامه في المنطقة التي تعد معقلا لحزب الله، بهدف اعتقال أفراد العصابات المسلحة والمطلوبين للقضاء اللبناني.

وتعد منطقة البقاع من أكثر النقاط والمعايير الحدودية التي يعتمدها حزب الله في عمليات التهريب من الجانبين اللبناني والسوري. كما يستخدم حزب الله هذه المنطقة أيضا لتزويد قوافل التموين اللوجستي من سلاح وعاد.

ويقول مراقبون رغم أن مصلحة لبنان الاقتصادية تقتضي ضبط الحدود وإفقال المعابر غير الشرعية لما لها من تأثير سلبي، إلا أن تعارض ذلك مع مصالح حزب الله وكذلك غياب الإرادة الحقيقية لدعم الجيش جعل من شمال شرقي البلاد أشبه ببؤرة تعج ببلطجية محمية من حزب الله.

بقانون "قبصر" الأميركي، الذي أقرّ نهاية العام الماضي، فإن البعض الآخر يذهب إلى أكثر من ذلك بالتأكيد على أن الرئيس السوري بدأت تساوره الشكوك للموظفين الواحد تلو الآخر، فقد اعتقلوا أغلب الرجال من الصف الأول، ولم يبق إلا النساء.

وأضاف أن "الاعتقالات طالت مؤخرا حتى النساء العاملات في الشركات حيث أهدمت الأجهزة الأمنية على الضبط على النساء من خلال اعتقالهن واحدة تلو الأخرى".

وبهذه الحملة الأخيرة يرتفع عدد المعتقلين بتهمة الولاء لرامي مخلوف إلى نحو 71 عدد المديرين والموظفين والتقنيين والمقاتلين منذ بدء الحملة الأمنية في أبريل الماضي على منشآت ومؤسسات يمتلكها رجل الأعمال، في كل من دمشق وحلب وحمص واللاذقية وطرطوس، والمؤسسات المذكورة هي عبارة عن 40 منشأة تابعة لـ "شركة سيريتيل" و31 لـ "جمعية البستان".

ورغم أن الكثير من المتابعين يصنفون المعركة داخل عائلة الأسد وخاصة بين بشار ومخلوف على أنها مرتبطة

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان في تعليق على هذه القضية "تواصلت استخبارات النظام السوري حملتها الأمنية الجديدة التي تستهدف عناصر وضباطا ضمن قوات النظام".

وأكد المرصد في بيان أن "الأجهزة الأمنية السورية اعتقلت خلال الساعات والأيام القليلة الماضية أكثر من 15 من عناصر وضباط قوات النظام برتب متفاوتة في العاصمة دمشق وريفها، وذلك بتهمة التعامل مع جهات خارجية واختلاس أموال من خزائن الدولة".

ونكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أنه كان قد أشار في وقت سابق إلى أن أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام السوري تواصل حملتها الأمنية مستهدفة منشآت ومؤسسات تعود ملكيتها لمخلوف، حيث جرى اعتقال نحو 12 شخصا جديدا من المقاتلين السابقين ضمن "جمعية البستان"، عقب مهامات نفذتها مخبرات النظام برفقة الشرطة الروسية.

وقال المرصد إن الاعتقالات التي نفذتها استخبارات النظام السوري تركزت بشكل رئيسي في محافظة اللاذقية.

تستهدف تطهير سوريا من أي شخص مقرب أو موال لرامي مخلوف. وتفيد الكثير من المصادر أن الدليل على ارتباط اعتقال هؤلاء بمعركة مخلوف مع النظام أن الضباط المذكورين كانوا قد هددوا مؤخرا بـ "حرق الأرض في حال حدوث أي مكروه لرامي مخلوف".

وبحسب العديد من المصادر، فإن الالفت في هذه الحملة أنها شملت أيضا مدير إدارة الاتصالات في جهاز أمن الدولة وهو من أهم الأجهزة التي اعتمد عليها النظام للبقاء على الحكم منذ بداية الحرب في عام 2011. وأحدث النظام السوري إدارة الاتصالات التابعة لجهاز أمن الدولة في نهاية عام 2010، وذلك بهدف ضم الفروع الأمنية التي تعنى بشؤون الاتصالات والتتبع والتجسس ضمن مؤسسة واحدة.

وتتمثل مهمة هذا الجهاز الأمني في مراقبة ورصد كافة الاتصالات بالإضافة إلى إجراء الفحص الدوري لمكاتب كبار القادة والأماكن الحساسة ضد احتمال وجود أجهزة تجسس، وفحص ومراقبة كافة أجهزة الاتصال التي يتم استيرادها من الخارج.

وتتمثل مهمة هذا الجهاز الأمني في مراقبة ورصد كافة الاتصالات بالإضافة إلى إجراء الفحص الدوري لمكاتب كبار القادة والأماكن الحساسة ضد احتمال وجود أجهزة تجسس، وفحص ومراقبة كافة أجهزة الاتصال التي يتم استيرادها من الخارج.

وتتمثل مهمة هذا الجهاز الأمني في مراقبة ورصد كافة الاتصالات بالإضافة إلى إجراء الفحص الدوري لمكاتب كبار القادة والأماكن الحساسة ضد احتمال وجود أجهزة تجسس، وفحص ومراقبة كافة أجهزة الاتصال التي يتم استيرادها من الخارج.

وتتمثل مهمة هذا الجهاز الأمني في مراقبة ورصد كافة الاتصالات بالإضافة إلى إجراء الفحص الدوري لمكاتب كبار القادة والأماكن الحساسة ضد احتمال وجود أجهزة تجسس، وفحص ومراقبة كافة أجهزة الاتصال التي يتم استيرادها من الخارج.

اتسعت دوائر المعركة بين الرئيس السوري بشار الأسد وابن خاله رجل الأعمال رامي مخلوف لتشمل هذه المرة قادة الجيش والاستخبارات، بعدما اقتصرت طيلة أشهر على الجانب الاقتصادي بعد مصادرة شركات مخلوف. وقامت في هذا السياق استخبارات النظام السوري باعتقال 15 ضابطا قيل إنهم متهمون بالتخابر مع جهات أجنبية، إلا أن الوقائع أثبتت في ما بعد أنهم موالون لرامي مخلوف.

دمشق - كشف النظام السوري من حملة الاعتقالات التي تستهدف شخصيات ومسؤولين ساميين بتهمة الولاء لرامي مخلوف رجل الأعمال وابن خال الرئيس بشار الأسد لتشمل هذه المرة قيادات بالجيش السوري.

وتحوّل الجيش التابع للنظام في الأيام القليلة الماضية إلى ساحة حرب جديدة للمعركة بين الطرفين والتي ظهرت للعلن في الأشهر الأخيرة بعدما قامت الاستخبارات السورية باعتقال 15 من ضباط الجيش برتب متفاوتة في العاصمة دمشق.

وقالت العديد من المصادر المتطابقة إن الاستخبارات التابعة للنظام السوري قامت بهذه الحملة التي شملت قيادات بالجيش بتهمة "التعامل مع جهات أجنبية واختلاس أموال الدولة". وتباينت التقديرات بشأن أسباب الحملة الأمنية المذكورة التي استهدفت ضباطا في الجيش والمخابرات. وفيما قالت مصادر إعلامية إن التهمة الموجهة للمعتقلين هي التجسس والتخابر مع دول أجنبية، قالت جهات أخرى إن الأمر مرتبط بالتوتر بين النظام السوري ورجل الأعمال رامي مخلوف.



رامي عبدالرحمن

النظام السوري

اعتقل أغلب الرجال

من الصف الأول

وأكد مراقبون في هذا الصدد أن ما يروجه النظام من تهمة رسمية الصقت بـ15 ضابطا مجانية للضواب، مشددين على أن هؤلاء هم من المعروفين منذ سنوات بالولاء لرامي مخلوف والقرب منه. وتأتي الخطوة الجديدة التي انتهجها النظام بعد أسابيع فقط من الحملة التي

الطراونة يهاجم الرزاز بعد توقيف شقيقه المتهم بالفساد

الشكاوى والمخالفات، وتسلمت أوراق المشروع من جميع الجهات وقامت بدراستها، بالإضافة إلى الكشف الميداني للتحقق من حدوث المخالفات والأضرار على أرض الواقع.

رئيس البرلمان الأردني
يدخل في مواجهة مع
الحكومة متهما الرزاز
بإستهداف أسرته والتغول
على السلطة القضائية

وبيّن المصدر أنه وفقا للوثائق التي تمت دراستها فإن تصاميم المشروع استغرقت عدة سنوات، إلا أن الما قول قام بتغييرها بموافقة الوزارة خلال أربعة أيام فقط من تاريخ مباشرته العمل في المشروع، ما كبد خزينة الدولة أضرارا مالية، بالإضافة إلى أضرار مادية نتيجة حدوث انهيارات وسوء في تنفيذ المشروع.

وقالت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في بيان صحفي، إن النيابة العامة أسندت للمقاول "جناية الغش في أعمال المقاول، وجنحة هدر المال العام".

وتدخل هذه الخطوات المكافحة للفساد في إطار دعوة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لحكومته في أكثر من مناسبة، بمكافحة الفساد، وتحويل كل من تثبت إدانته بالفساد إلى القضاء، وتطبيق القانون على الجميع.

وأكد يوسف الطراونة وشركة العون للمقاولات بقيمة 25.604 مليون دينار. ولغلت إلى أن قيمة المشروع بلغت 16.836 مليون دينار، رغم أن كلفة التنفيذ الفعلي بلغت 14.892 مليون دينار فقط وأن تنفيذها تم بصورة مخالفة للتشريعات، مشيرا إلى أن المقاول تقاضى رغم ذلك ما قيمته 31.615 مليون دينار، إضافة إلى مطالبات مالية أخرى بعده ملايين.

وأكد المصدر نفسه إلى أنه وفقا للأصول القانونية، تم تشكيل لجان فنية لدراسة العطاء قبل إحالته، وقد كشفت للجان المختصة عن وجود مخالفات فنية عديدة تقتضي التصويب، إلا أن لجنة العطاءات المركزية التي يصادق عليها وزير الأشغال العامة والإسكان آنذاك وافقت على إحالة العطاء للشركة المذكورة رغم عدم القيام بتصويب الملاحظات، وتم منحها أمر المباشرة في شهر نوفمبر 2013.

وأكد أن ديوان المحاسبة خاطب وزير الأشغال العامة والإسكان أكثر من مرة حول وجود مخالفات ومشاكل فنية ومالية وعقدية في العطاء لكنه لم يستجب، الأمر الذي دعا إلى إحالة الملف إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى ورود شكاوى عديدة تقدم بها أهالي المنطقة حول وجود مخالفات في المشروع، وحدث انهيار في الجدار المنفذ من خلال المقاول استدعى التحقيق.

ولفت المصدر إلى أن الهيئة قامت بموجب الصلاحيات الممنوحة لها وفق القانون بتشكيل لجنة فنية لدراسة

ومكافحة الفساد قوله إن توقيف أحد رئيس البرلمان بارتكاب مخالفات كثيرة وغش في ما يتعلق بالجزء الثاني لمشروع طريق السلط الدائري رقم 47 لعام 2013.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" عن مصدر مسؤول في هيئة النزاهة



انصر أخاك ظلما أو مظلوما

عمان - هاجم عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، حكومة عمر الرزاز وذلك بعد توقيف شقيقه أحمد على خلفية قضايا فساد. واتهم الطراونة الأحد حكومة بلاده بـ "استهداف أسرته والتغول على السلطة القضائية". وجاءت هذه الخطوة عقب قرار المدعي العام بتهمة النزاهة ومكافحة الفساد، توقيف شقيقه أحمد، الذي يعد من كبار مقاولي المملكة، بعد إسناد النيابة العامة إليه جناية "الغش في أعمال المقاول ووجنحة هدر المال العام".

وأكد رئيس البرلمان على أهمية إنفاذ التوجيهات الملكية التي تنادي بمحاربة الفساد، لا أن يتم تحويلها من قبل أجهزة في الدولة نحو استهداف مبرمج لرئيس مجلس النواب وأسرتة". وقال إن "ما يجري الآن يعد سابقة خطيرة ويتجاوز شرف الخصومة السياسية وصولا لتشنويه معيب لأسرة رئيس مجلس النواب".

واعتبر الطراونة، أن الخطوة الأخيرة برهنت أن ما يجري "تغطية لأخطاء الفساد الإداري بالحكومات المتعاقبة عبر اتهامات منظمة دون مسوغ قانوني"، دون الكشف عن المزيد من التفاصيل. ولم يذكر رئيس مجلس النواب أي أسباب مباشرة لما اعتبره استهداف من الحكومة لأسرته، كما لم يشر لأي حوادث اعتقال أخرى لأفراد من أسرته غير شقيقه أحمد. وتأتي اتهامات رئيس البرلمان، للحكومة في اليوم نفسه الذي أكد فيه عمر الرزاز أن حكومته تمضي قدما في